مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 101 (من 17 إلى 24 يناير 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان والصين.. جارتان على سقف العالم

- العلاقات الأفغانية الصينية (1991م-1950م) 4
- علاقات ما بعد الحرب الباردة (1991م-2015) 4
- حامد كرزاي... مؤسس العلاقات الجديدة 5
- الصين لاعب مهم في سياسة أشرف غني 5

الحكومة الأفغانية... تأخير في الإعلان وشر

- الشعب يفقد ثقته على حكومة الوحدة الوطنية 7
- بعد 104 أيام 8
- مشكلة الوزراء المرشحين بعين البرلمان 9

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، الذكرى الستين للعلاقات الأفغانية الصينية مع خلفية العلاقات بين البلدين ومستقبلها. كما نناقش المشاكل الموجودة بشأن قائمة المرشحين للحقب الوزارية في الحكومة الأفغانية الجديدة.

بعد تشكيل الحكومة الجديدة في أفغانستان ازداد الأمل بالدور الصيني في أفغانستان وخاصة في عملية السلام الأفغانية. وفي حفلة انعقدت إحياءً للذكرى الستين للعلاقات الثنائية بين الصين وأفغانستان، ولطبع قاموس (بشتو-صيني)، صرّح أشرف غني الرئيس الأفغاني بأن الصين سوف ترفع في المستقبل القريب خطوات مهمة في عملية السلام الأفغانية.

إلى جانب ذلك احتوت قائمة المرشحين للحقب الوزارية في الحكومة الائتلافية الأفغانية والتي جاءت بعد كثير من الخلافات والنزاعات الداخلية على كثير من المشاكل. هناك حلقات لم ترض تقاسم الحقب الوزارية بين زعيمَيْ "حكومة الوحدة الوطنية"، وهناك مشاكل أخرى تخص المرشحين.

فما هي نوعية العلاقات بين الصين وأفغانستان؟ وما هي العوامل التي أبرزت أهمية الدور الصيني حاليا في أفغانستان؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان والصين... جارتان على سقف العالم

تمر ستة عقود من العلاقات الثنائية بين الصين وأفغانستان، ولكن الدولتين جرّبتا دوما علاقات ثقافية واقتصادية. وتصل جذور العلاقات الأفغانية الصينية إلى زمن بعيد، وقد بدأت فعلا قبل 130 سنة قبل الميلاد عندما جاء سفير الامبراطورية الصينية إلى أفغانستان. وفي تلك الفترة كانت هناك صلات تجارية، ومنها مرور طريق الحرير عبر أفغانستان إلى آسيا الوسطى وأوروبّا وإفريقيا.

ومن الناحية الدينية وفي زمن "إمبراطورية كوشان"، وفّرت أفغانستان فتحة لنشر البوذية في الصين، وبعد ذلك كان وصول الإسلام إلى تركستان الصينية –الشرقية المحتلة–، أيضا عبر أفغانستان، وهذه النظرة العابرة توضح مدى العلاقات التاريخية القديمة.

وفي القرن الأخير عندما تأسست الثورة الماوية الشيوعية في الصين، اعترفت أفغانستان بهذه الثورة من دون أي ضغط وهي علامة بارزة في العلاقات الثنائية.

وبعد هذا، بدأت العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع تبادل السفراء عام 1955م.

يمكن لنا أن نقّسم العلاقات الأفغانية الصينية إلى مرحلتَيْن:

علاقات فترة الحرب الباردة، (1950م-1991م).

ما بعد الحرب الباردة، (1991م-2015م).

العلاقات الأفغانية الصينية (1991م-1950م)

وفي هذا المجال كانت العلاقات الأفغانية الصينية، وخاصة الاستراتجية الصينية تجاه أفغانستان متأثرة من السياسة العالمية. وفي البداية كثّفت الصين من صلاتها الثقافية مع أفغانستان، وعندما توجهت العلاقات نحو تدهور مع الروس، شرعت الصين في مشارع استثمارية ودعم لأفغانستان.

وأما أفغانستان حافظت على حيادها ولم تدخل في الحزام الأمني الروسي، وعللت ذلك بعدم رغبتها في حزام أمني يضع أفغانستان في مواجهة الصين.

قام محمد داؤد بانقلاب شيوعي أقلق الصين، واعتبرت أن الانقلاب حدث بتوجيه ورغبة من الروس، ولكن محمد داؤد أرسل أخاه محمد نعيم كوزير للخارجية إلى الصين، وهو أنهى القلق الصيني الأمر الذي دفع الصين للبدء بمشارع أخرى في أفغانستان.

وأثناء الاحتلال السوفيتي (1979م)، اقتربت الصين إلى أمريكا أكثر من الروس، وتدهورت علاقاتها مع الروس. وكانت الصين ترى إلى هذا الهجوم كخطوة لتطويق نفسها، ولذلك نددتها ودعمت المجاهدين الأفغان على نطاق واسع.

علاقات ما بعد الحرب الباردة (1991م-2015)

وبعد الانسحاب السوفيتي عندما اندلعت الحرب الأهلية في أفغانستان، أغلقت الصين سفارتها في كابول وفي فترة حكم طالبان ولجوء عدد كبير من الأويغور المسلمين إلى كابول، لأنه وفي تلك الفترة كانت هناك تحركات مسلحة في إقليم "شينغيانغ"، كان معظم زعمائها في أفغانستان. أمر آخر أقلق الصين هو تهريب المخدرات وكانت ترى أن ربحها يذهب لحساب تلك التحركات المسلحة. ولهذين السببَيْن أسست الصين مع الروس "منظمة شانغهاي الخامسة"، التي تحولت لتصبح "منظمة شانغهاي لتعاون"، وذلك بهدف مكافحة "الإرهاب"، والمخدرات.

رغم هذا القلق الصيني كان هناك تفاهم سري بين طالبان والصين. مسؤول رفيع المستوى أثناء حكم طالبان، الملا عبدالسلام ضعيف كتب في مذكراته، بأن السفير الصيني ذهب بصحبته إلى لقاء الملا محمد عمر الذي تعهد أن لا

تُستغل الأراضي الأفغانية ضد أي أراضي الجيران. وربما هو الذي جعل الصين تتخذ موقفا حذرا تجاه أفغانستان، فإنها مع دعمها حملة أمريكا والناتو ضد "الإرهاب"، لم ترسل قواتها العسكرية إلى أفغانستان، ولم تنشر تصريحا ضد طالبان أيضا.

حامد كرزاي... مؤسس العلاقات الجديدة

مع أن بعض المحللين ينتقدون سياسة حامد كرزاي الداخلية، إلا أن سياسته الخارجية وخاصة في الفترة الثانية كانت جيدة. فإنه وبسبب خلافات جذرية مع أمريكا حصل على اهتمام قوات إقليمية كالصين، والهند وروسيا[1].

وحسُنت العلاقات الأفغانية والصينية أيام حكم كرزاي أكثر من أي وقت آخر. وقد بذلت أفغانستان جهودا كثيرة من أجل ذلك أيضا، وقام حامد كرزاي بخمس زيارات إلى الصين، ولكن لم يقم مسؤول صيني رفيع المستوى بزيارة إلى أفغانستان.

وعندما تدهورت علاقات حامد كرزاي مع أمريكا، ووُجه إليه نقد كثير بعد انتخابات 2009م، حاول كرزاي تحسين العلاقات مع الصين، وزار الصين عام 2010م، للمرة الرابعة، وأعطى في زياراته الخارجية أهمية كبيرة للصين.

الصين لاعب مهم في سياسة أشرف غني

وأما أهمية الصين في سياسة أشرف غني، فتبدو جلية في أنه اختار الصين لأول زيارة خارجية قام بها، وطلب من الجانب الصيني أن يلعب دورا في عملية السلام الأفغانية، وقد بدأت الصين محادثات مع طالبان من أجل ذلك، وفي الصين التقى المسؤولون الصينيون مع وفد لحركة طالبان من مكتبها السياسي في قطر زار الصين، إلا أن تفاصيل هذا اللقاء الذي حدث لمرتين تبقى غير معلنة عنها.

وترى الصين إلى انسحاب أمريكا وقوات الناتو من أفغانستان كخلاء القدرة في البلد، وتعتبرها فرصة. ولذلك ساعدت الصين أفغانستان من 2001م، إلى 2014م، 200 مليون دولار وأثناء زيارة أشرف غني إلى الصين تعهد

[1] وفي هذا المجال يُحسب على كرزاي فشله في العلاقات المتدهورة مع باكستان، وقد كان عليه أن يحافظ على توازن بين باكستان والهند.

الجانب الصيني بدعم مالي بلغ 330 مليون دولار خلال ثلاث سنوات. وفي زيارته إلى الصين فتح أشرف غني صفحة جديدة للعلاقات الثنائية ووفّر أرضية للعلاقات طويلة المدى.

إن انعقاد الحفل بشأن العلاقات الأفغانية الصينية في القصر الرئاسي وفي وزارة الخارجية علامة على أهمية هذه العلاقات، وكما أشار أشرف غني في هذه الحفلة وبخصوص طبع قاموس "بشتو-صيني"، إن الأمل بالدور الصيني الإيجابي في عملية السلام الأفغانية أصبح معقودا بالجاد أكثر من ذي قبل.

بشكل عام لو نمعن النظر في العلاقات الأفغانية الصينية، يظهر لنا أن البلدين جرّبا علاقات تاريخية واسعة، وأن الصين أعطى قليلا من الأهمية في ستة عقود مضت، وهكذا أفغانستان اعتبرت الصين جارة في "المستوى الثاني". وأما في السنوات الأخيرة ظهرت أهمية الدور الصيني في أفغانستان، بل وظهرت مصالح على السطح، توضح الموقف الصيني، لأن الصين تعمل حاليا على تغيير السياسة وتركز على خطة "نحو الغرب"، ومنها طريق الحرير الجديدة، ومشروع طاقة باكستان-الصين.

ومن جهة أخرى تحتاج الصين لاستقرار أفغانستان كي تحقق مشارعها الأمنية والاقتصادية، وهو أمر دفع الصين بطلب من الحكومة الأفغانية نحو محادثات مع طالبان.

الحكومة الأفغانية... تأخير في الإعلان وشر

في الأنظمة الشعبية عندما تتسلم حكومة زمام الأمور فإنها تعين خطة عملها في مئة يوم الأولى وترفع خطواتها الأولى من أجل تحقيق وعود قطعها أصحاب الحكومة أثناء الحملات الانتخابية.

في مثل هذه الأنظمة، لا يكون هناك انعدام ثقة خلال مئة يوم تجاه الرئيس الجديد، لأن الشعوب ترى أن الفرصة لتحقيق الوعود لا زالت قائمة.

الشعب يفقد ثقته على حكومة الوحدة الوطنية

إن إحصاءا تم بعد مئة يوم الأولى من الحكومة الجديدة تظهر أن الشعب يفقد ثقته في زعيمَيْ حكومة الوحدة الوطنية، والسبب هو تأخر إعلان الحقب الوزارية في الحكومة.

يرى الشعب بأن الانتخابات وأزمتها الطويلة وبعد ذلك التأخير في إعلان الحقب الوزارية، سببت تدهورا في الأوضاع الأمنية والاقتصادية وازدياد البطالة في البلد. وهناك أصوات حتى في داخل البرلمان تخالف الفريقَيْن، وتتوعد مؤسسات المجتمع المدني بمظاهرات ضد "حكومة الوحدة الوطنية".

في البداية كان التعلل في تأخير الإعلان هو الإمعان لانتخاب وجوه مناسبة للمناصب المناسبة في الحقب الوزارية، ولكن بعد أن طال انتظار الشعب أكثر مما توقعوه، انتشرت شائعات حول خلافات بين الرئيس الأفغاني وبين الرئيس التنفيذي للبلد لم تكن بعيدة عن الحقيقة. وذهب البعض بالقول إلى أن الحكومة عرضت مناصب وزارية لحركة طالبان وتنتظر الرد منها، ولكن الحركة نفت ذلك بشدة.

وكان زعماء الفريقين تعهدوا على أن يختاروا أعضاء الحكومة على أصول منها:

- أصل التخصص، والإدارة الحسنة.
- التركيبة القانونية في الحكومة.
- الإنتماء السياسي.
- عدم الاتهام بالفساد.
- أن لا يكون قد تولى وزارة في 13 سنة مضت.

وقبل يوم من إعلان الحقب الوزارية، قال مستشار الرئيس في الشؤون الحقوقية إن تدخل أصحاب القوة حال دون إعلان تشكيل الحكومة، وهو لم يذكر أصحاب القوة هؤلاء.

بعد 104 أيام

104 أيام بعد حلف أشرف غني رئيسا لأفغانستان، أُعلن عن أسماء الوزراء في "حكومة الوحدة الوطنية"، وانتهى انتظار الشعب. ولكن نهاية الانتظار لا تعني نهاية القلق، والكل يتساءل إذا ما كان لهذا التأخير الطويل سبب وجيه أم لا؟

وأما الإدعاء الذي عزى التأخير في الإعلان إلى الإمعان في انتخاب وجوه قوية وطاهرة، أصبح صفرا عندما ظهر للعلن أن مرشح وزارة الزراعة مسجل في قائمة المطلوبين لدى "إنتربول"، بسبب الفرار من الضرائب. أ لم تكن هناك ضرورة للنظر إلى قائمة المطلوبين على المستوى الدولي في اختيار الوزراء؟

انصرف جيلاني بوبل مرشح وزارة الماليه ليحل إكليل حكيمي سفير أفغانستان في أمريكا محله. وجاء عبدالرحمن صلاحي بعد عرض الأسماء إلى البرلمان ليحتل مكان محمود صيقل في وزارة الماء والكهرباء. وهذا يظهر أن تأخير

الإعلان كان بسبب الخلافات الداخلية بين الفِرَق السياسية، وليس إلى اهتمام الفريقين لانتخاب وجوه حسنة تدرك الأمور.

عندما يضطر فريقان سياسيان على تشكيل حكومة مشتركة، يكون من الطبيعي ظهور الخلافات بينهما، ولكن تبيّن الآن أن إعلان تشكيل الحكومة الأفغانية كان بسبب تدخل أصحاب القوى المحلية في انتخاب الوزراء وليس خلافات الفريقين فحسب. فقد لعبت الخلافات الموجودة في داخل الفريق الواحد دورا كبيرا في هذا التأخير، ولأن كلا الفريقين وعدا المجموعات التابعة لها بإعطاء مناصب في الحكومة وفي حال حصولهما على نصف المناصب صعُب توزيعه على المجموعات.

مشكلة الوزراء المرشحين بعين البرلمان

ذهب أشرف غني الرئيس الأفغاني يوم الثلاثاء 20 من يناير إلى البرلمان ليعرض أسماء المرشحين للحقب الوزارية إلى البرلمان. وفي الجلسة التي انعقدت صافح أشرف غني على غير المعتاد مع أعضاء البرلمان مما أخذ وقتا طويلا، وبعده شرح خلال ساعتين خطة عمل حكومته. وأكدّ للنواب بأنه يحترم رأيهم تجاه الوزراء المرشحين.

مع أنه في القائمة التي قُدمت للبرلمان لا يوجد أحد من الوزراء السابقين حسب الوعود، إلا أننا نجد نوابا للوزراء، وكما هو المعلوم إن منصب الوزير سياسي وأن الأعمال كان يقوم بها نواب الوزراء.

ومن جهة أخرى أكدّ أعضاء البرلمان أنهم لا يصوتون للمرشحين الذين يتمتعون بجنسية ثانية وأنهم سوف يمنعون هؤلاء حتى من دخول صالة البرلمان. وفي حال ثبات المجلس على هذا الأمر سوف لا يستطيع أكثر من نصف المرشحين بأن يصلوا إلى مناصب وزارية.

هناك اعتراض آخر رفعه بعض نواب المجلس وهو عدم مراعاة التوازن القومي في الحقب الوزارية، وهو أمر لقي اعتراضا في خارج البرلمان أيضا. محمد اسماعيل وزير الماء والكهرباء سابقا، وأحد قادة المجاهدين وأصحاب القوة، والذي كان يؤيد عبدالله عبدالله أثناء الحملات الانتخابية، انتقد بشدة في حوار إعلامي أخذ القطاعات الأمنية الوطنية من المجاهدين وتسليمها لليساريين، وعدم حضور وزير من الولايات الغربية في قائمة الوزراء، واعتبر الحكومة "حكومة المصالح"، وشك في مشروعيتها.

من جانب آخر اتهم بعض أعضاء البرلمان الرئيس الأفغاني بدفع الرشوة إلى بعض النواب ليصوتوا لصالح من رشحهم الرئيس، وأن لا يصوتوا لمن لا يرغب فيهم. وبهذا يمكن أن يكون لرفض المرشحين من قبل عبدالله عبدالله أن يطلق نزاعا بين الفريقين، وأن يؤثر سلبا على تعاون الفريقين في المستقبل.

مثل شعبي في أفغانستان يقول: "رب تأخير يجلب خيرا"، ولكن التأخير في إعلان الحكومة الأفغانية جلب شرا.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني:info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: **784089590 (+93)**